

دعوة لحملة تغريدات ضد سياسات الإعدام في "السعودية"

تحت عنوان "أوقفوا المذبحة"، دعا ناشطون حقوقيون رواد مواقع التواصل الاجتماعي للمشاركة في حملة تغريدات واسعة، اليوم الإثنين 2 سبتمبر/أيلول 2024، على منصة "إكس". تأتي الحملة ضد الإعدامات في "السعودية"، في وقت ترتفع فيه مستوى المخاطر على حياة المعتقلين، سيّما السياسيين منهم. تنطلق حملة التغريدات عند السعة التاسعة مساءً بتوقيت مكة المكرمة، ويحثّ المنظمون جميع المشاركين على استخدام وسم #أوقفوا_المذبحة لتوحيد الأصوات وإعلانها بوجه آلة القتل السعودية وسياسات النظام المتّبعة للتغطية على الواقع الحقوقي للبلاد. ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي تعتمد فيها منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة لرفع الصوت وجدب انتباه الرأي العالمي، في ظل انعدام سُبل التعبير عن الرأي داخل "السعودية" وإمساك النظام بمحمل السياسات الحقوقية وغيرها من الملفات.

وفي هذا السياق، كتب عضو الهيئة القيادية في "لقاء" المعارضة في الجزيرة العربية عباس الصادق "يكتفي إرها با.. أوقفوا جرائم الإعدام السياسي في السعودية، لقد فضحتكم جريمة إعدام الشهيد عبد المجيد النمر .. شيعي في تنظيم القاعدة! أوقفوا سيفكم الظالم الأملح الأجرب عن رقاب الأبرياء.." واعتبر أن "إيقاف أحكام الإعدام والافراج عن معتقلين الرأي ليس فعل اختيار بالنسبة إلى النظام السعودي، ولا مذّمة منه أو إحسان، بل هو واجب إلزامي، لأن الاعتقال التعسفي جريمة مدانة، وقد قصت الشرائع السماوية والوضعية بأن حرمان أيّ إنسان حقه في العيش بحرية وسلام هو تصرّف مستوجب للإدانة والتجريم." يذكر أن النظام السعودي، وبإعدامه للشهيد عبدالمجيد النمر أثار العديد من الأسئلة على واقع المحاكمات في "السعودية" والأطر التي تعمل وفقاً لها. وأثبتت أحقية وجهة النظر التي تتهم هذه المحاكم بانعدام شفافيتها وعدم احترامها للقانون الذي تدّعي تطبيقه وتنفيذه. ما كشفت عنه قضية الشهيد النمر سلسلة من النقاط التي انعكست سلباً على مزاعم "السعودية". فيبين بطلان وعدم منطقية الحكم -الانتفاء إلى القاعدة-، وبين تضارب الأحكام الابتدائية الصادرة بحقه مع الحكم الأخير، إلى جانب ما كُشف من تعذيب شديد خضع له الشهيد، كلها نقاط أجتت الرأي العام في داخل شبه الجزيرة وخارجها ضد هذا "النظام". فقد أصدرت وزارة الداخلية السعودية في السابع عشر من شهر آب الجاري 2024، بياناً أعلنت فيه تنفيذ حكم إعدام بحق معتقل الرأي الشهيد عبدالمجيد النمر، ابن عم

الشهيد نمر باقر النمر، بتهمة "الانتماء إلى القاعدة". وحول هذه الجزئية، لم يمر بيان الداخلية مرور الكرام بسبب التهمة "النكتة" التي ساقتها بحق الشهيد، وهذا رغم أنها لم تكن المرة الأولى التي تعدد فيها معتقلاً زوراً ودون تقديم دلائل "مُقنعة" في كيان اعتاد على فرض كل شيء بالإكراه دون أي باب للمساءلة أو النقد. تهمة الداخلية دفعت الناشطين لأن ينهالوا على "مملكة القتل" منوهين إلى بطلان وسداجة التهمة، حيث أن الوزارة ولأول مرة في تاريخ الإعدامات توكل تهمة انتماء شخص "شيعي" إلى تنظيم "سني". وأما بوابة الفضيحة الثانية التي كالتها "السعودية" لنفسها بدوائرها ومؤسساتها، تمثلت بالتضارب الكبير الذي ظهر بين الاتهامات التي وردت في صك الحكم الابتدائي وذلك الذي عادت وأعدمت الشهيد وفقاً له. صك الحكم الابتدائي الصادر عام 2021 بحق معتقل الرأي الشهيد مجيد النمر احتوى على الكثير من المغالطات عدى الانتماء الباطل لتنظيم القاعدة الإرهابي. من جهة أخرى، ووفقاً لصك الحكم طالبت النيابة العامة بالحد الأعلى من العقوبة المقررة في المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية والحد الأعلى من العقوبة الواردة في المادة 16 من نظام مكافحة غسل الأموال، والحكم عليه بعقوبة تعزيرية شديدة، والمنع من السفر. بدورها، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بتاريخ 19/3/1443هـ ضده بالسجن 9 سنوات ومنعه من السفر، إلا أن محكمة الاستئناف غيرت الحكم إلى القتل على الرغم من أن النيابة العامة لم تطالب ابتداءً بذلك، وهو خلاف الدور والمهمة التي يُفترض أن تؤديها محكمة الاستئناف بتحفيض العقوبات وليس تشديدها وتغليظها. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حالة الاستخفاف بحياة المعتقلين، ويدفع المحكومين إلى التخلّي عن حقوقهم بطلب الاستئناف بسبب انعدام العدالة. لم تقف الاتهامات بحق الشهيد النمر عند هذا الحد، فما جرى تأكيده من مصادر مطلعة على فصية الشهيد تفيد بأن الأخير سُجن في الرياض مدة سنتين حُرِّم خلالها من التواصيل مع أي أحد من أقاربه في تنافٍ حاد مع الشريعة والقانون. وحيث تعرض للتعذيب الرهيب نفسياً وجسدياً نتج عنه ان فقد أكثر من نصف وزنه بل قصرت قامته أيضاً. إلى ذلك فإن صلة الدم التي تجمع بين الشهيد مجيد والشهيد الشيخ نمر النمر، وإعدام الأول بشكل متنافي مع الحكم الأولي الذي صدر بحقه -تسع سنوات-، إلى جانب سيطه الحسن بين أبناء منطقته ونظافته سجّله المهني، كلها أمور تؤكد أن إعدام الشهيد إنما يأتي في سياق حرب "النظام" السياسية والكيدية على أهالي منطقة القطيف من خلال محاولات إ يصل رسائل لأحرار البلد مفادها أنها "دولة عصابات" مستعدة للقتل بدم بارد.